■ تقارير علمية ■

# تحديث مصر فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة

عرض: مجدى محمد خليفة*

**تناول المؤتمر عدة أوراق بحثية :**

الورقة الأولى قدمها د. حمدى عبد العظيم وتناول فيها **دور اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية فى تحديث قطاع الصناعة** وقد عرضت الموضوع من خلال خمسة محاور رئيسية :-

- استعرض المحور الأول ملامح اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية من حيث تأثيرها على المنتجات الصناعية سواء كان هذا التأثير سلبا أو ايجابا، أيضا تأثير الاتفاقية على المنتجات الزراعية خاصة البرتوكولات التى تخضع لها، وحق تأسيس الشركات والامداد بالخدمات سواء كانت شركات مشتركة أى شركات يقيمها أى طرف لدى الطرف الآخر. كذلك أوضحت الورقة فى هذا المحور أن الاتفاق تضمن حركة رأس المال وتسوية المدفوعات بين الطرفين سواء كانت مدفوعات جارية أو عمليات خاصة بحساب رأس المال وتحركاته منذ بدء سريان الاتفاقية، وأكدت على أنه يجوز لأى من الطرفين وضع قيود مؤقتة لفترة محدودة على المعاملات الجارية لعلاج الصعوبات التى تواجه ميزان المدفوعات. وذكرت الورقة أن اتفاقية الشراكة استهدفت دفع التعاون الاقتصادى بين الطرفين بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة خاصة فى الاقتصاد المصرى. وتعرضت الورقة لمجالات التعاون الاقتصادى ووسائله وكذلك التعاون فى مجال التدريب والتعليم ومجال التعاون العلمى والفنى والتكنولوجى والبيئى. كما تعرضت إلى مجالات التعاون المختلفة وكانت أهمها:

- التعاون فى المجالات العلمية والفنية والتكنولوجية والمالية.

* أ.د. مجدى محمد خليفة : مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

- التعاون البيئى والصناعى وحماية الاستثمار.
- التعاون فى مجال التوحيد القياسى والتقريب بين النظم الضريبية.
- التقارب التشريعى.
- التعاون فى مجال الزراعة وصيد الأسماك.
- التعاون فى مجال النقل وتطبيق معايير التشغيل.
- التعاون فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاحصائيات وقواعد البيانات.
- التعاون فى مجال الطاقة المتجددة والبحوث التطبيقية وتطوير شبكات الطاقة.
- التعاون فى تنشيط السياحة والتسويق السياحى وتشجيع سياحة الشباب.
- التعاون فى مجال الجمارك وتبسيط اجراءاتها.
- التعاون فى مجال منع غسيل الأموال واتخاذ الاجراءات ضد غسيل الاموال.
- محاربة المخدرات واستخدامها والاتجار فيها.

وتناول المحور الثانى من الورقة الآثار المتوقعة للاتفاقية على الاقتصاد المصرى، حيث ركز على أن آثار الاتفاقية تتوقف على ماسوف تقوم به مصر من إجراءات تتعلق بمناخ العمل الاقتصادى الداخلى واسلوب ادارته وأهم هذه الاجراءات الآتى:

- توفير المناخ الملائم للاستفادة من الاتفاقية ووضع الآليات الكفيلة بتنفيذها لتعظيم هذه الاستفادة.

واكد هذا المحور على امكانية الاستفادة من الاتفاقية فى زيادة الصادرات المصرية إلى دول السوق الأوربية، بالإضافة الى زيادة حصول مصر على المساعدات الائتمانية من دول السوق وامكانية تعميق التصنيع ونقل التكنولوجيا الى القطاع الصناعى والزراعى وأيضا زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية من دول السوق سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على تعظيم فرص الاستثمار والتوظف فى مصر وزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة.

وشرح المحور الثالث من الورقة البرنامج المصرى لتطوير وتحديث وتنمية القدرة التنافسية للصناعة المصرية، حيث تم عرض الملامح الرئيسية للبرنامج الكامل للتعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة وبصفة خاصة مع اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية والتى تستهدف إلى وصول معدل نمو

الصناعة المصرية إلى ١١-١٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧، ومضاعفة قيمة الناتج الصناعى خلال نفس الفترة. أيضا وصول الصادرات الصناعية إلى مايقرب من ثلاثة أمثال ماهى عليه الآن فى نهاية الخطة الخمسية المنتهية فى ٢٠٠٢ .

كذلك تم عرض البرنامج الشامل لتحديث الصناعة وتنمية قدرتها التنافسية والذى يرتكز على ثلاثة محاور هى :

- تحديث وتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية البيئة التكنولوجية وتحسين البنية الأساسية للجودة الصناعية.
- انشاء واستكمال البنية الأساسية الصناعية اللازمة للخريطة الصناعية.

وتناول المحور الرابع من الورقة برنامج تحديث الصناعة من خلال الحوار المتوسطى حيث وقعت مصر مع الاتحاد الاوربى برنامجا لتحديث الصناعة ممولا من برنامج مساعدات الحوار المتوسطى بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك فى ديسمبر ١٩٩٨ يقدم الجانب الأوربى بمقتضاه مساعدات قيمتها ٢٥٠ مليون يورو فى المرحلة الأولى وتشارك مصر بتمويل قدره ١٨٠ مليون يورو، ولكن البرنامج لم يسفر عن النتائج المتوقعة منه لأسباب عديدة كان أهمها اصرار الاتحاد الأوربى على أن تكون أغلب العمالة من الأوروبين وليست من العمالة الوطنية المصرية بالإضافة إلى عدم استخدام المساعدات فى إحلال وتجديد المعدات والآلات القديمة واستبدالها بالتكنولوجيا المتقدمة.

واستعرض المحور الخامس من الورقة كيفية الاستفادة من اتفاقية المشاركة فى تحديث قطاع الصناعة حيث قدم عدة مقترحات من شأنها زيادة استفادة مصر من اتفاقية المشاركة الأوربية فى تحديث قطاع الصناعة ومنها أهمية التجديد والاحلال للصناعة المصرية لزيادة قدرتها التنافسية، أيضا أهمية التركيز على تحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المغذية. وكذلك أهمية الاهتمام بالبحث العلمى وتمويله والتدريب المهنى والفنى والادارى للمنشآت الصناعية. وأخيرا ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية وهيئة التصنيع والتوحيد القياسى والمعايره ووزارة البحث العلمى والتكنولوجيا ووزارة قطاع الأعمال العام ووزارة المالية والتخطيط وغيرها من الجهات المعنية بذلك.

أما الورقة الثانية فقدمها د. عبد المطلب عبد الحميد تناولت **تحديث آلية الجهاز المصرفى للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات** حيث استعرضت مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق وأهم القضايا التى أثارتها اتفاقية الخدمات والخاصة بتعريف الخدمات ومعنى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات وكذلك مضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات ثم. انتقلت الورقة إلى إلقاء الضوء على أهم جوانب اتفاقية تحرير تجارة الخدمات من حيث مبادئها الأساسية ومدى شمولها وتغطيتها لتجارة الخدمات وكذلك الخدمات المصرفية والمالية التى تشملها الاتفاقية وجدول الالتزامات والارتباطات سواء كانت التزامات عامة أو محددة. ثم تطرقت الورقة إلى التزامات مصر نحو اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ثم المزايا المحتملة من تطبيقها على الخدمات المصرفية والمالية وانتهت إلى أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف يؤدى الى تعميق العولمة المالية بما يحمله من مزايا وفرص، والتعامل على أساس من الكفاءة أو التخصيص الكفء للموارد.

بعد ذلك أوضحت الورقة أهمية الحاجة إلى تحديث البنوك لمواجهة التحديات الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات على الجهاز المصرفى المصرى مع عرض هيكل وطبيعة الجهاز المصرفى المصرى والإشارة إلى الآراء المتفائلة والمتشائمة والآثار المحتملة سواء كانت ايجابية أو سلبية وانتهت الدراسة إلى بعض التوصيات الخاصة بتحديث آليات الجهاز المصرفى من خلال مداخل عديدة كان أهمها:

- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة.
- الاهتمام بالمستحدثات المصرفية الحديثة.
- تقوية شبكة المعلومات المصرفية.
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك واعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمى.
- تقوية دور البنك المركزى فى مرحلة تحرير الخدمات المصرفية.
- تقوية قاعدة رأسمال البنوك وزيادة عملية الاندماج المصرفى.
- زيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية.

وقدم د. سعيد عبد الخالق الورقة الثالثة والتى ركز فيها على **تنمية الاقتصاد المصرى، والسياسات والآليات** من خلال ثلاثة محاور أساسية: المحور الأول تناول الأهداف والتوجهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية حيث حدد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية والتى كان أهمها

تدعيم قدرة الدولة على تحقيق النمو المرتفع والمتواصل وتعزيز دور القطاع الخاص فى التنمية والنمو وكذلك تقوية دور المؤسسات وتأكيد شراكة المجتمع فى صنع القرار الاقتصادى وتدعيم الانفتاح على العالم مع مراعاة البعد الاجتماعى.

وركز المحور الثانى على السياسات الاقتصادية وآلياتها من خلال زيادة حجم الاستثمارات، والارتفاع بمعدلات الادخار وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك تقليل عجز الميزان التجارى مع تعزيز دور المؤسسات وتنمية القوى البشرية.

أما المحور الثالث فاستعرض مؤشرات الأداء الاقتصادى والتى تحسنت نتيجة للسياسات سالفة الذكر وكان أهمها:

- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والتى وصلت إلى ٦,٥٪ عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ٣,٩٪ عام ٩٣/ ١٩٩٤.
- ارتفاع مساهمة القطاعات السلعية فى تحقيق الناتج إلى ١٥٩,٧ مليار جنيه عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ٨٠ مليار جنيه عام ٩٣/١٩٩٤.
- زيادة مساهمة قطاعات الخدمات الانتاجية فى تحقيق الناتج إلى ١٠٢,٧ مليار جنيه عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ٥٢,٧ مليار جنيه عام ٩٣/١٩٩٤ .
- ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق الناتج الى ٧٣,١٪ عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ٦٣,٣٪ عام ٩٣/١٩٩٤.
- انخفاض معدل التضخم عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٨٪ مقابل ٦,٢٪ عام ٩٦/١٩٩٧.
- ارتفاع قيمة الادخار الى ٥٥,٧ مليار جنيه عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ٢٦,٥ مليار جنيه عام ٩٣٣/١٩٩٤ .

واشارت الدراسة للعديد من المؤشرات وانتهت إلى أن السياسات التى تم اتباعها أدت إلى تحسن واضح فى مؤشرات الاقتصاد المصرى، وأوصت بأهمية تزايد استغلال عوامل القوه الكامنة فى الاقتصاد القومى والتى سوف تزيد من فرص نمو افضل واكثر جودة لهذا الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية.

وكانت الورقة الرابعة والمقدمة عن **التطورات المالية الدولية وتحديث القطاع المالى المصرى** والتى

قدم فيها د. نبيل حشاد تصورا عن وضع القطاع المالى العالمى فى بدايات القرن الحادى والعشرين ومدى تأثر القطاع المالى المصرى بتلك التطورات وكيفية الاستعداد لها. متناولا تحليل أهم التطورات والاتجاهات المالية الدولية حاليا ومستقبلا من خلال مدى تزايد سرعة درجة العولمة المالية، والاتفاقية العامة للخدمات المالية وما لها من تأثير على نمو وتحرر الخدمات المصرفية فى الدول النامية وما أفردته الاتفاقية لهذه الدول والدول الأقل نموا . وأوضح أن الاتفاقية أبرزت أهمية وضرورة التحرر التدريجى لأسواق الخدمات المالية فى هذه الدول وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال وتمتين كفاءة وتنافسية أسواقها المالية وتحسين قدرتها على الدخول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية.

كما تناولت الورقة التطورات المصرفية سواء على المستوى العالمى أو على المستوى العربى مع توضيح مدى تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة. أيضا انتشار ظاهرة البنوك الشاملة وانخراط كثير من البنوك العالمية فى أعمال مؤسسات الوسائط المالية التى لاتقبل الودائع مثل القيام بدور الوساطة فى الاسواق المالية والادوات المالية الجديدة وخدمات التأمين. أيضا التقدم الهائل سواء فى تكنولوجيا الصناعة المصرفية أو فى صناعة البنوك مما جعل لجنة بازل للرقابة المصرفية تسعى إلى تأسيس المنتدى الدولى للتكتلات المالية وذلك لتطوير مفاهيم وآليات الرقابة على القطاع المالى والمصرفى.

وفى هذا الصدد تناولت الورقة الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية التى شهدها القطاع المصرفى المصرى خلال السبعينات والتسعينات وما شهده من اصلاح للسياسات النقدية والائتمانية والاصلاح النوعى للجهاز المصرفى المصرى وكذلك سوق الأوراق المالية المصرية.

وانتهت الدراسة الى مجموعة من المقترحات والتوصيات لتحديث القطاع المالى المصرى تناولت القطاع المصرفى والبورصة حيث ركزت على التالى:

بالنسبة للقطاع المصرفى كانت أهم المقترحات اعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للبنك المركزى وأهمية استحداث نظام للتأمين على الودائع، أيضا أهمية اعداد دراسات متعمقة على امكانية دمج بعض البنوك وانشاء كيانات مصرفية عملاقة بالإضافة الى استمرار عمليات تدريب العاملين على أهم مستحدثات العمل المصرفى.

أما بالنسبة للبورصة فكانت أهم المقترحات ضرورة توعية المستثمرين بالجوانب المختلفة للاستثمار بالبورصة وتنمية مهارات وكفاءة السماسرة لكى يلعبوا دورا فى ابراز منتجات البورصة بالإضافة إلى الاسراع باصدار قانون سوق رأس المال الجديد لكى يساعد على تنظيم وتنمية سوق الأوراق المالية.

أما الورقة الخامسة فقدمها د. عبد الغاطى لاشين عن **الاداره الاستراتيجية للاقتصاد القومى فى ظل عولمة الاسواق والتكتلات الدولية** والتى جاءت فى ثلاثة محاور أساسية. المحور الأول عن الأهداف الاقتصادية للدولة والتى يمكن تحقيقها من خلال ثلاث سياسات هى السياسة الاقتصادية حيث يمكن قياسها من خلال مؤشرات معدل النمو فى الدخل القومى ومعدلات البطالة ومقدار العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات وحجم الاستهلاك، أيضا السياسة المالية والتى يمكن قياسها من خلال مقدار العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الدخل القومى ثم السياسة النقدية والتى يمكن قياسها من خلال حجم القاعدة النقدية ومعدل دوران النقود ومعدل التضخم وسعر الفائدة على الودائع والقروض وسعر صرف العملة الوطنية.

وتناولت الورقة فى نفس المحور العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية والتى يمكن تفسيرها من خلال العلاقة بين سعر الفائدة الاسمى وسعر الفائدة الحقيقى. أيضا أوضحت الدراسة أهمية الربط بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات المالية والنقدية لوجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة للدولة وسعر الفائدة فى السوق. أيضا أوضحت الدراسة أن نمو القاعدة النقدية بمعدل أكبر من معدل نمو الأداء الاقتصادى يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم والعكس صحيح.

وعرضت الدراسة فى محورها الثانى كيفية تحويل الاقتصاد المصرى إلى مركز تجارى ومالى عالمى استرشادا بما حدث فى دول جنوب شرق آسيا وكيف تحولت وماهى أهم الخصائص التى يجب توافرها لوجود مركز مالى عالمى والاعتبارات التى يجب توافرها فى المراكز التجارية العالمية. واقترحت الدراسة بعض التوصيات لتحويل منطقة شمال غرب خليج السويس الى مركز تجارى ومالى عالمى كهدف استراتيجى للاقتصاد المصرى. حيث اقترحت تطوير جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة لكى يمكن تحويل هذه المنطقة الى مركز تجارى مالى عالمى. واقترحت الدراسة فى محورها الثالث والأخير برنامج عمل للوصول الى هدف تحويل منطقة الدراسة الى مركز تجارى

مالى عالمى يرتكز على مجموعة أنشطة هى:

نشاط التجارة الدولية والثقافة العربية والنقل البحرى والبرى والتركيز على الدول الاسلامية غير العربية فى التجارة الخارجية بالإضافة الى الاسراع ببرنامج الخصخصة. أيضا توفير مايسمى بالمهندسين الماليين لتحليل المخاطر بشكل عام فى الجهاز المصرفى. أيضا انشاء مايسمى سوق الديون بأدواته وأماكن التداول وكيفية تسعير المنتجات والآلية التى تعمل بها بورصة الديون.

أيضا تعرضت الورقة ضمن برنامج العمل لمقومات سوق الصرف الأجنبى لعملات دول العالم الثالث فى شمال غرب خليج السويس باعتبارها أحد الأسس الهامة لتحويل منطقة شمال غرب خليج السويس إلى أحد المراكز التجارية العالمية المالية.

وقدمت الدكتورة زينب أحمد عزيز دراسة عن **تحديث منظمات الاعمال فى ظل المتغيرات العالمية الجديد** تناولت فيها التعريف بالمنظمات وكيفية تحسين أداء عملها فى ظل المتغيرات العالمية الحديثة وأوضحت أن على المنظمات أن تراعى عدة اعتبارات حتى يمكنها أن تندمج فى السوق الدولية وتحقق التنافسية والميزة النسبية . ومن أهم هذه الاعتبارات الآتى:

- العمل فى ظل سوق الكترونى عالمى.
- الاهتمام بالبيئة باعتبارها أحد الشروط الهامة للدخول للعالمية.
- أهمية التكامل الديناميكى لشبكة امدادات الموردين.
- الابتكارات الجديدة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاهتمام برأس المال الذكى.
- الهيكل التنظيمى القائم على فرق العمل.
- العملاء شركاء.
- وضع رؤية وأهداف واضحة.

كما أضافت الورقة بعض الاعتبارات الأخرى الخاصة بقيادة المنظمة منها الرؤية المشتركة والتركيز على الافراد والقيادة المشتركة والقيادة التعليمية.

وانتهت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها:

- اهمية تحديث منظمات الأعمال.

- أن يتم تغيير صفات القيادة فى المنظمة.

- توفير الكوادر الادارية الجديدة ذات المستوى العالى من الكفاءة والمرونة القابلة للاستجابة للمتغيرات الحديثة.

أما الورقة السابعة فقدمها د. فريد النجار عن **اعادة الهيكلة التكنولوجية للشركات كأساس للتنافسية فى القرن الواحد والعشرين** - قراءة للاداء العالمى والتوجه المحلى" وتناول فيها أهمية إعادة الهيكلة التكنولوجية للشركات لأن الشركات الفائقة التقنية أصبحت من أهم الشركات فى تكوين الاقتصاد التنافسى فى ظل المتغيرات العالمية. كذلك عرض أهم عناصر هيكلة الشركات حتى يمكنها التكامل مع الاقتصاد العالمى ومنها:

- المديرون والفجوة التكنولوجية المعاصرة.
- نظريات التكنولوجيا المعاصرة.
- الاستخبارات التكنولوجية.
- المراجعة الدورية للتكنولوجيا.
- الاهتمام بالاقتصاد التقنى.
- آلية الشركات عابرة القارات فى نقل التكنولوجيا.
- تحليل تجارب الشركات العالمية فى نقل التكنولوجيا.
- التعرف على أنواع معلومات العلوم والتكنولوجيا.
- أهمية تطبيق تكنولوجيا الاداره المعاصرة.
- أهمية دراسة تأثير الشركات فائقة التكنولوجيا على تكنولوجيا الادارة المعاصرة.
- أهمية دراسة التكامل التكنولوجى من خلال الشركات فائقة التقنية.
- أهمية وضع الشركات المحلية تحت المجهر.
- وضع أسس الهيكلة التكنولوجية للشركات.

وحول تحديث القضاء المصرى لمواجهة جرائم المعلوماتية قدمت عايده حنا جرجس الورقة الثامنة حيث **بدأت بالتعريف بالجريمة المعلوماتية من خلال تعريفات مختلفة انتهت الى أن أى باحث عليه أن يعطى تعريف للجريمة المعلوماتية يحدد مدلولها ومنه ينطلق فى بحثها بطريقة تناسب أغراض بحثه**

وتستخدم الأساليب والمناهج الملائمة للمجال وعرضت ثلاثة أنواع من التعريفات.

- تعريفات متمركزة حول وسيلة ارتكاب الجريمة.
- تعريفات متمركزة حول توافر المعرفة بتنقية المعلومات.
- تعريفات متمركزة حول موضوع الجريمة المعلوماتية .

وفى المبحث الثانى من الدراسة تناولت بعض صور الجرائم المعلوماتية التى يمكن أن يواجهها القضاء المصرى مثل استخدام الفيروسات كأداه اعتداء تكنولوجية فيروس الحاسب، أيضا الحصول على مكاسب أو فواتير عن طريق التلاعب بالبرامج وتحويل مبالغ لحساب من حساب دون إذن من صاحب الحساب الأصلى (أسلوب سلامى).

وفى المبحث الثالث عرضت الوسائل المقترحة لتحديث القضاء المصرى لمواجهة قضايا المعلوماتية من خلال عدة فروع مثل اصدار تشريع يعالج جرائم المعلوماتية - التعاون القضائى الدولى - الفرع الثالث التوسع فى تدريب القضاه وخبراء وزارة العدل.

وكانت الورقة التاسعة مقدمه من د. محمد عبد الرازق الغوابى عن موضوع **استخدام الاستشعار عن بعد لنظم المعلومات الجغرافية للحد من تأثير الكارثة ولتحسين ادارة الأزمة**، حيث استهدف فى دراسته توضيح دور التقنيات الحديثة للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للحد من تأثير الكارثة عند وقوعها أو الحيلولة دون وقوعها. وبالتالى فإن ادارة ومواجهة الأزمة الناجمة عنها بتخطيط سليم وبسرعة فى اتخاذ القرار وكفاءة عالية فى الحركة هى أهم عناصر نجاح ادارة الأزمات.

وبدأت الدراسة فى تناول الاستشعار عن بعد كأحد المحاور الرئيسية فى التوقع بالكارثة وذلك من خلال التصوير الضوئى وتطوره فى رسم الخرائط الجغرافية لأى مكان وكذلك الأقمار الصناعية التى يمكن بواسطتها تحديد المكان والزمان والابعاد والتوقع بحدوث الكوارث حيث يتم تسجيل جميع مايدور على سطح الأرض ومايجرى عليه من نشاط طبيعى سواء كان هواء أو أمطارا أو مياها أو ثروات معدنية ونباتية أو حيوانية النظيف منه والملوث للبيئة وهى فى مجملها عناصر ووعاء الكوارث بجميع أنواعها وأيضا فى نفس الوقت عناصر استمرار حياه الانسان على سطح الأرض.

وركز المحور الثانى على أهمية نظم المعلومات الجغرافية ودقة بياناتها وتحديد مكانها وشدتها

وغزارتها وتسجيلها فى مراحل زمنية متتالية بحيث تكون ممثلة قدر الإمكان لواقع الحال حتى نستطيع التعرف والتنبؤ والعلم بما يتوقع أو يظن حدوثه من كوارث فى المكان والزمان وبالشدة المنتظرة.

وكان المحور الثالث حول تحديد الكوارث البيئية مثل الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشرى الصناعى والزراعى والتعدينى أو الكوارث الناشئة عن الجهل بطبيعة المكان والشروط اللازمة لممارسة النشاط عليه والكوارث الناجمة عن الجهل والاهمال وخاصة الغش فى مواد البناء والاستهانه بالتعرف الخاطىء على المخلفات الصلبه والسائلة.

وتناولت الدراسة فى محورها الرابع طرق استشعار مقدمات الكوارث ومنها:

- ضرورة توافر خريطة المكان الطبوغرافية الكنتورية.
- رسم خرائط المكان الحالية وحصر بياناتها وتوصيفها.
- تجميع بيانات وخرائط المكان عبر الأزمان السابقة.
- تحديث بيانات وخرائط المكان أولا بأول.

ثم استعرض المحور الخامس طرق التنبؤ بالكوارث من خلال ثلاث طرق أساسية:

- مقارنة ومطابقة خرائط المكان عبر الزمان.
- انتاج خرائط تكاملية لبيئة المكان.
- استنباط سيناريوهات متعددة كبدائل للتغيرات المنتظر حدوثها فى المستقبل.

وقد تم حصر طرق اداره الأزمات الناشئة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن النشاط البشرى. وانتهت الدراسة الى أن تطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد نظم المعلومات الجغرافية لحصر وتسجيل بيانات ومواصفات كل موقع وتسجيل هذه البيانات رقميا واستنباط معلومات أكثر دقة عن شدة واتجاه ومعدل الكوارث المنتظرة للموقع المستهدف ووضعها على هيئة خرائط ثم مطابقة هذه الخرائط فوق بعضها البعض وتكامل بياناتها يمكن من خلالها التنبؤ بالكوارث وتحديد انسب الوسائل لادارة الأزمات الناجمة عنها.

وقدم الورقة العاشرة د. احمد مصطفى ناصف عن **بناء الدوائر المتكاملة لأنظمة وآليات التكنولوجيا المعلوماتية فى حماية البيئة واستدامة التنمية فى مصر** وتهدف الورقة الى طرح رؤية

لبناء الادارة البيئية المتكاملة التى تعمل فى ظل النظريات الاقتصادية والادارية المعاصرة حتى يمكن التخطيط الجيد والمتوازن للبيئة وأيضا مدى امكانية الاستفادة من التقنيات والمعلومات والاتصالات بما يدعم اصدار قرارات قادرة على حماية البيئة ودعم برامج التنمية للوصول الى منظمات القرن الواحد والعشرين.

تناولت الورقة فى محورها الأول الحاجة إلى العمل المنظومى المتكامل فى ادارة حماية البيئة واستدامة التنمية حيث انتهت إلى أن احدى العوامل الحاسمة التى يجب افرازها هو أن البيئة مترابطة وعناصرها متكاملة وتعتمد على بعضها البعض بما يحتم إدارتها من خلال منظومة ادارية قادرة على التخطيط البيئى المتوازن ولهذا يتحتم بناء نظام اقتصادى متواصل بيئيا كآلية مستحدثة لها قوة نفوذ على المستوى العالمى والاقليمى فى ادارة البيئة وحمايتها من الأخطار والكوارث.

أما المحور الثانى من الدراسة فاستعرض الروافد الأساسية لبناء التكنولوجيا الملائمة لحماية البيئة واستقرار التنمية موضحا أن عملية انشاء نظم للمعلومات لدعم الاداره البيئية يتم من خلال مجموعة من المراحل المتتالية فى الدورة الانشائية للنظام والتى تنتهى بانشاء وتكوين نظام للمعلومات. ويتكون هذا النظام من أربعة أجزاء هى:

- اعداد الدراسات التحليلية وتصميم البرامج وتعديلها.
- الأجهزة والمعدات فى مركز الحاسب الالكترونى وأجهزة نقل وتداول الوثائق والمعلومات والأجهزة والمعدات.
- تحديد الاحتياجات وتوصيف الخدمات للمستفيدين من مستخدمى النظام.
- تحديد نوعى وكمى للبيانات المتواجدة فى الفترة الحالية والقادمة.

وتركز المحور الثالث حول نموذج متكامل للإدارة البيئية فى منظمات القرن الواحد والعشرين من منظور التنمية المستدامة، حيث يدعو الى ايجاد أساليب وانماط تنموية بديلة تلعب فيها الاعتبارات البيئية دورا أساسيا عند التخطيط والتنفيذ وتكون أقل تبديدا واتلافا لقاعدة الموارد الطبيعية التى ترتكز عليها عملية التنمية ذاتها وذلك من خلال دمج البعد البيئى فى عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط ببرامج التنمية لدى كافة المستويات الاستراتيجية والتنفيذية.

وعرض المحور الرابع من الورقة تطبيقات ونتائج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى حماية

البيئة وآثارها على استمرارية حياة المشروعات الاقتصادية حيث أكد على الأهمية القصوى أو الدور الحيوى الذى تؤديه نظم المعلومات البيئية لحماية الوسط البيئى من مظاهر التدهور وحالات الاستنزاف للموارد البيئية . وأكد على أن تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة لايمكن أن يتم بصورة دقيقة الا على أنظمة متكاملة للمعلومات البيئية.

وانتهت الدراسة إلى ضرورة إعادة تصميم نظام للادارة البيئية الكلية من حيث تحديد الأهداف فى ضوء القوانين البيئية والمتطلبات التنموية التى تضعها الكيانات الاقتصادية القومية، على أن يؤخذ فى الاعتبار معيار التوازن البيئى الانمائى عند تقييم المشروعات فى ظل معايير الجودة الكلية فى مراحل الاعداد والتنفيذ والتشغيل والمتابعة.

وقدم البحث الحادى عشر سمير سعد مرقص عن **استخدام الاستراتيجيات الضريبية فى إحداث التكيف الهيكلى لتحديث مصر** من حيث وضع إطار لاستخدام الأثر الضريبى وتوظيفه من خلال التحديث المباشر عن طريق جذب وتنمية التكنولوجيا وتعميق التصنيع ودور الأثر الضريبى فى ذلك. جاء البحث فى أربعة فصول تناول الفصل الأول الاستراتيجيات الضريبية والتكييف الهيكلى موضحا أن الهدف من التكيف هو تحسين أداء السياسة الضريبية عندما تعجز عن تحقيق الدور المنوط بها، ولهذا فان الدور المستقبلى للسياسة الضريبية هو ألا تكون عائقا أمام الاستثمار ولذا فإن الأمر يستلزم خفض أسعار الضرائب ليتفق والأسعار السائدة فى الدول النامية المشابهة مع الاسراع في عمليات التحاسب الضريبى وتبسيط الاجراءات مع تطوير الادارة الضريبية بشكل جذرى وسريع والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبى . ويجب استبدال ذلك بالمحفزات الضريبية الداعمة للاستثمار مثل التحفيز بالاهلاكات المتسارعة لرأس المال ونقل التكنولوجيا وادخال ائتمان ضريبى للاستثمار .

واستعرض الفصل الثانى الدور المباشر للحصيلة الضريبية فى تمويل التحديث مع توضيح أهمية حصيلة الضرائب فى تمويل فاتورة التحديث وأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة أحد المصادر الهامة للتمويل فى الدول النامية .

وكان الفصل الثالث عن دور الضرائب المباشرة فى تحديث مصر حيث عرض أهميتها في جذب وتنمية التكنولوجيا من خلال تطوير المعاملة الضريبية لنفقات التجارب والأبحاث والتطوير وتعميم المنتجات والتكاليف البيئية . هذا من خلال استعراض طبيعة وخصائص نفقات أبحاث التطوير

وتعميم المنتجات والعلاقة بين البحوث والتطوير والمعالجة الحسابية لنفقات البحوث وتعميم المنتجات. أيضا دور الضرائب في تعميق التصنيع من خلال حسابات الاهلاك الاضافى والاهلاك المعجل وأثرهما على الاستثمار الصناعى . وانتهى هذا الفصل إلى الاشارة بأن العديد من الدول تحولت من منح الاهلاك المعجل كحافز ضريبى إلى الإهلاك الاضافى بينما تسير التجربة المصرية على عكس ذلك وهو التحول من الاهلاك الاضافى إلى الاهلاك المعجل وهى استراتيجية سلبية يجب العدول عنها لإحداث التكيف الهيكلى المطلوب للتحديث .

وتناول الفصل الرابع دور الضرائب غير المباشرة فى تحديث مصر مستعرضا الاعفاءات الضريبية التى منحت في قوانين الاستثمار المختلفة القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ والقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ ، حيث أوضح أن القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ كان أفضل بكثير بالنسبة للتنمية البشرية والسكانية بالمقارنة بالقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ . أيضا ناقش هذا الفصل دور الضرائب فى القضاء على البطالة من خلال مدى كفاية الحوافز التى تضمنها القانون رقم ١٥٧ لعام ١٩٨١ المعدل للقضاء على البطالة والتخفيف من حدتها سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو بالنسبة لشركات الأموال .

ثم شرح هذا الفصل دور الضرائب فى زيادة الصادرات والاحلال محل الواردات حيث انتهى إلى أن المعاملة الضريبية الواردة فى كل من الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على أرباح شركات الأموال غير كافية لتحقيق استراتيجية زيادة الصادرات والتكيف الهيكلى المناسب، وأن الضريبة المحققة من هذا النشاط فى كل من الأشخاص والشركات لا تتعدى ٧٠ مليون جنيه فى حين أن ميزان المدفوعات يحقق مليارات من الجنيهات مما يستلزم الاسراع باعفاء صادرات الأشخاص الطبيعيين وشركات الأموال من ضرائب الدخل تشجيعا لهم على زيادة الصادرات.

**وحول استراتيجية تحديث نظم وآليات العمل فى مجال الضرائب العامة** قدم د. فتحى همام محمود الورقة الثانية عشرة والتى تناول فيها هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور :

- المحور الأول تحديث التشريعات الضريبية وذلك من خلال احلال مفاهيم ضريبية متطورة محل المفاهيم القاصرة عن التجاوب مع مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى الحالية وذلك من خلال ايجاد معادلة تفضيلية وحافزة لزيادة الاستثمارات فى مجال التصدير باعتباره محورا أساسيا

للتنمية. أيضا انعاش البورصة باعتبارها سوقا هاما للأوراق المالية وممولا هاما للاستثمارات وجاذبا لهما ، بالاضافة إلى تنقية تشريعات الضرائب العامة في مصر من أية شوائب تعوق جذب الاستثمارات إلى مصر .

- المحور الثانى هو تحديث نظم وآليات العامل في الادارة الضريبية ، وذلك لزيادة انتاجية العاملين فى المأموريات وزيادة حصيلة الممولين وحل مشاكل التقدير فى حالات عدم تقديم الاقرارات ومكافحة التهرب الضريبى ورفع مستوى الالتزام الضريبى الطوعى لدى الممولين . ولهذا فإن مصلحة الضرائب تحاول الآتى : -

- استخدام أجهزة الميكروفيلم لتطوير أرشيفات العمل بالمصلحة .
- تطوير نظم اختبار وتدريب القوى البشرية بمصلحة الضرائب .
- وضع قواعد جديدة للتحاسب الضريبى لبعض الأنشطة .
- اجراء تعديلات على الهيكل التنظيمى لمصلحة الضرائب .
- زيادة الكفاءة والقدرة على مواجهة ظاهرة التهرب الضريبى .
- اعداد عدد متميز من الكوادر الفنية الممتازة وتدريبها على أعمال الفحص والربط في مجالات الضرائب العامة والضرائب على المبيعات والجمارك .

وتناول المحور الثالث رفع مستوى الوعى الضريبى وذلك من خلال حملات اعلامية مكثفة توضح للممولين ولكافة فئات الشعب حجم المشروعات الضخمة التى يتم انشاؤها من خلال حصيلة الضرائب ، أيضا اعلام الممولين بالالتزامات الضريبية المقررة عليهم طبقا لمواد قانون الضرائب على الدخل .

- إعداد برنامج متكامل يتم ادخاله على شبكة الانترنت يوضح أهم ملامح ونصوص قانون الضرائب على الدخل . هذا بالاضافة إلى تطوير اختصاصات الادارة العامة للعلاقات العامة بالمصلحة واستحداث شعب للعلاقات العامة بكل مأمورية .

أما الورقة الثالثة عشرة فقدمها د . اشرف حنا ميخائيل بعنوان تحديث **مصر فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة** - تحديث نظم وآليات العمل فى مجال الضرائب العامة" ، حيث تناول النظام الضريبى من خلال أضلاعه الثلاثة - التشريع الضريبى فى مصر والادارة الضريبية ودافع الضريبة (الممول)

حيث تناول البحث الموضوع من خلال أربعة محاور أساسية : -

- المحور الأول استعرض تحديث التشريع الضريبى فى مصر وتطور أسعار الضريبة مقارنة بالشرائح الضريبية من خلال التشريع المصرى والتشريع الأمريكى حيث اتضح أن سعر الضريبة فى التشريع الأمريكى أقل من التشريع المصرى . أيضا تناول حد الاعفاء الضريبى وتطوره فى كل من التشريعين المصرى والأمريكى حيث اتضح أن حد الاعفاء الضريبى فى التشريع الأمريكى أفضل منه فى المصرى واقترح الباحث أن يكون حد الاعفاء الضريبى نسبيا من الداخل وليس كميا .

وشرح المحور الثانى من الدراسة تحديث الادارة الضريبية وحقوق وسلطات الادارة الضريبية والتزاماتها - أيضا تناول تحديث الادارة من خلال استخدام الحاسبات الآلية ومجالات استخدامها سواء كان فى مجال المعلومات أو دعم اتخاذ القرار أو التوثيق أو النشر . أيضا أهمية الربط بين البيانات الضريبية من خلال وحدة الملف الضريبى وتعميق آليات نظم الخصم والاضافة، إلى جانب أهمية تحديث وتطوير الموارد البشرية للادارة الضريبية .

وكان المحور الثالث عن تحديث الممول المصرى من خلال التوازن بين الممول والادارة الضريبية أمام قاضى الضريبة والتوازن بين حقوق الممول والادارة الضريبية أمام لجان الطعن ومشاركة الممول فى بعض مهام الادارة الضريبية .

انتهت الدراسة إلى بعض التوصيات كان أهمها التالى :

- العمل على تحديث التشريع الضريبى من خلال توسيع الشرائح الضريبية وتخفيض سعر الضريبة واعادة النظر في حد الاعفاء الضريبىّ للأعباء العائلية على أن يكون نسبيا من الداخل وليس كميا.

- أهمية تحديث الادارة الضريبية من خلال استخدام الحاسبات الآلية ونظم المعلومات ووحدة الملف الضريبى والتوسع بنظام الخصم والاضافة .

- أهمية تحديث الممولين من خلال التوازن بين الممول والادارة الضريبية والعمل على استقرار العلاقة بين الطرفين من خلال الحقوق والواجبات بالاضافة إلى تعميق اشتراك الممولين في اتخاذ القرارات مع الادارة الضريبية .